

أصول تنظيم الحكم العثماني وتركيبية الهيئة الدينية الإسلامية في الدولة العثمانية



الأستاذ : بن موسى فيصل
جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2

عمرت الدولة العثمانية قرابة ستة قرون ، شهدت أثناءها ازدهارا كبيرا في شتى المجالات وبلغت أوج عظمتها في القرن السادس عشر . وخلال هذا المسار التاريخي الحافل بالإنجازات الهامة ، تعددت الكتابات التاريخية بشأنها ، إلا أن هذه الأخيرة كان اهتمامها منصبا بشكل كبير على الأحداث السياسية والوقائع العسكرية ، في حين أهملت الجوانب الحضارية المهمة بدور المؤسسات والهيئات الإدارية والعلمية الثقافية والاجتماعية التي بنيت عليها ركائز الدولة ومنها الهيئة الدينية ومؤسساتها .

وتعد الهيئة الدينية من بين المؤسسات الهامة التي يجب على الدارس للتاريخ العثماني معرفتها لما لها من أهمية كبيرة في فهم التطور التاريخي للدولة العثمانية فقد كانت تشكل إحدى الدعامات الأساسية في نجاح و تشكل المشروع الإسلامي العثماني .

لقد جعلت الدولة العثمانية من الشريعة الإسلامية القانون الفعلي لها ، وعملت عبر سلطة شيخ الإسلام والعلماء على توثيق هذا الجانب بمختلف القوانين الوضعية التي يصدرها السلاطين بين الحين والآخر والمعروفة بقوانين نامة . وحرصت الهيئة الدينية الإسلامية على أن تكون أحكام الشريعة الإسلامية موضع الإحترام والتنفيذ الدقيق سواء من جانب الحكام أو المحكومين ، كما حرص السلاطين أنفسهم على أن تكون قراراتهم وأحكامهم السلطانية متوافقة مع ضوابط الشرع الشريف . وفي هذا السياق كان للعلماء والفقهاء دور كبير من خلال تقديم التوجيهات والاستشارات للسلاطين ، فكان للهيئة الدينية إنطلاقا من موقع شيخ الإسلام في الدولة تأثير فاعل على رجال السياسة والسلطة ، وحتى التوجهات الكبرى للدولة .

ومن هذا المنظور نود في هذه الدراسة ان نتعرف على طبيعة النظريات المرجعية لتنظيم الحكم في الدولة العثمانية وعلى أي أساس قامت الدولة العثمانية ؟ وما مدى تقيد العثمانيون بضوابط الشريعة الإسلامية ؟ وما طبيعة تركيبة مؤسسة الهيئة الدينية العثمانية بمختلف تشكيلاتها ومراتبها وموظفيها ؟ وهل هناك توافق او تعارض فكري بين السلطة الحاكمة والهيئة الدينية ؟ كل هذه الإشكاليات وغيرها سنحاول معالجتها في ثنايا هذه الدراسة .



أولاً: المرجعيات النظرية لتنظيم الحكم في الدولة العثمانية :

تنتظم الدولة العثمانية في سلسلة الدول التي قامت على قاعدة التغلب أو مفهوم « إمارة الإستلاء » التي نجد لدى المفكرين المسلمين القدامى تبريراً شرعياً لها . فقد استمدت النظريات العثمانية أصولها وتفسيراتها في مفهومها للدولة أو السلطة السياسية الحاكمة من النصوص التراثية الإسلامية ، والتي يجمع أصحابها على اعتبار الحاكم ممثلاً للإرادة الإلهية . وأصنحت نظريات « الماوردي والغزالي وابن تيمية » وآراء « نظام الملك » في قبول السلطان على المستوى الشرعي وتحديد مهمات الحكم وأساليبه على المستوى السياسي هي التعبير السائد بشأن الدول القائمة وقبول الجماعة لها ¹.

فقد ذهب الماوردي (991 - 1031 م) إلى القول بأن القرآن الكريم فرض علينا طاعة أولي الأمر فينا وهم الأئمة المتأمرين علينا باعتبار الحاكم خليفة لرسول الله عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ...﴾ ² . ويجب على الخليفة أن يحافظ على غايات الشريعة وأساس الخلافة ³ ، فنظريات « الماوردي » في الدفاع عن الخلافة كمؤسسة تاريخية ضرورية لاستمرار وحدة الأمة وفي عقلنة الإمارة « السلطنة الجديدة » لاستيعاب مشروعيتها الواقعية في شرعية إسلامية ⁴.

ويقر كل من ابن تيمية (661-728هـ) والغزالي (450-505هـ / 1058-1111م) بحق الحاكم في فرض الطاعة على رعاياه ، وعلى الرعية أن تطيع السلطان وإن كان ظالماً لأن ذلك من طاعة الله ورسوله وخير من الفتنة وإخلال الأمة إلا أن يأمر الحاكم بمعصية الله ، فإن أمر بذلك فلا طاعة لمخلوق

في معصية الخالق ⁵ . من دون نسيان الواجب في النصيحة الحسنة والأمر بالمعروف الذي هو واجب كل فقيه ، فإن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا ونظام الدنيا لا يحصل إلا بإمام مطاع ⁶ . أما « نظام الملك » ⁷ الذي عنى بدراسة المسائل السياسية والتنظيمات الإدارية لدولة مثلى ، فإن نظرياته التي تحدد واجبات السلطان وموظفي الحكومة فإنها تهدف إلى إستمرارية سيادة الخلافة في ظل سلطة الأمر الواقع نتيجة التطورات التاريخية التي شهدتها العالم الإسلامي ⁸ . ويقول جب و باوون : « ولما كان الشرع ملزماً لكل المسلمين دون أي نقاش أو إعتبار فكذلك كان الولاء للخليفة وإطاعة أوامره إلا إذا تعارضت مع الشرع » ⁹ .

ووفق هذا الأساس من المفاهيم والمؤسسات التي اكتسبت بفعل التجربة والتبرير الفقهي السني صفة « الثوابت » تصبح السلطنة العثمانية إمتداداً للسلطنة السلجوقية أو بديلاً لإستمرارية ثوابتها كتجربة تاريخية ، ونظرية فقهية ذلك أنها نشأت على أنقاضها ¹⁰ .

يضاف إلى كل هذا أنه في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي وأوائل القرن السادس عشر وفي كنف الدور الذي قام به العثمانيون في فتوحاتهم العسكرية من ناحية الغرب وضمهم لبلاد الشام ومصر ، وبرز بواذر الصراع مع الدولة الصفوية في إيران بات فقهاء السنة يرون في هذه القوة الإسلامية قوة توحيد للعالم الإسلامي . فالدولة العثمانية بضمها شيئاً فشيئاً لكل البلاد العربية التي كانت في الماضي من أملاك الخلافة الإسلامية قد ازدادت قرباً وتمشياً مع المثل العليا للدولة الإسلامية. وفي الواقع فإن المشرعين النظريين من أهل السنة لم يولوا اهتماماً كبيراً لمسألة استيلاء حاكم مسلم على أراضي حاكم

قضايا تاريخية

مؤسسة السلطنة التي يرأسها السلطان العثماني .
ويؤكد برنارد لويس أن السلاطين العثمانيين سبقوا جميع أسلافهم في جعل الشريعة الإسلامية القانون الفعلي للبلاد، ويظهر سلوك أحسنهم شعورا عميقا بالواجب نحو أمانة دينية مقدسة¹⁵. فالسلطان خليفة المسلمين وزعيم العالم الإسلامي وقوانينه ونظمه تقوم باسم الشريعة الإسلامية كتطبيق عملي لها¹⁶.

وما يلاحظ على السلاطين العثمانيين كثرة الألقاب التي تميزوا بها عن سائر أسلافهم أو المعاصرين لهم فمن أشهر الألقاب التي أطلقت عليهم نجد : الخنكار ، بادشاه الإسلام أو بادشاه آل عثمان ، خليفة الله سلطان البرني والبحري وحامي الحرمين الشريفين ، وكان السلاطين العثمانيين يولون أهمية كبيرة للقب الأخير لأنه يؤكد ويدعم زعامتهم للعالم الإسلامي¹⁷. سواء أكان ذلك في عهد السلاطين العشرة الأوائل العظام أو في عهد من جاء بعدهم من السلاطين الضعاف¹⁸.

والمتتبع لمسار تاريخ الدولة العثمانية يلاحظ أنه خلال قرنين من الزمن، أن مؤسسات السيادة العثمانية قد مرت بثلاث مراحل : مرحلة أمراء الثغور والتي أطلق فيها لقب «الغازي» على أمراءها الأوائل وهذا خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين ، ثم أستبدل هذا اللقب «بسلطان الروم» وكان أول من إتخذ هذا اللقب هو السلطان بايزيد الأول الملقب بالصاعقة «يلدرم» الذي إتخذ لقب سلطان الروم بدعوى أنه خلف السلاجقة وأنه الحاكم الأعلى لإمبراطورية إسلامية تميزا له عن جيرانه المسلمين سلاطين فارس ومصر، كما لقب السلطان سليمان القانوني نفسه بسلطان «العرب والعجم و الروم»¹⁹.

مسلم آخر مادام الحكام القائمون بالحكم هم من أهل السنة¹¹. فالمطلوب هو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

ومن هذا المنطلق فإنّ السلطان في القانون العثماني يعتبر الممثل الوحيد لرعاياه ومصالح الإسلام والمسلمين ، فكانت تُضرب السكة باسمه ويُخطب له في منابر المساجد، فهو يُدافع عن دولة الإسلام ويحمي الأماكن المقدسة ويُنظم الحج بعنايته وإشرافه.

كل هذا في إطار التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية التي كانت وحدها القانون المكتوب إلى جانب بعض التقاليد والأعراف التي كانت سائدة في أجزاء مختلفة من الدولة العثمانية قبل الفتح العثماني لها، والتي أخذ بها العثمانيون ثم أصدروها فيما بعد في صيغة قوانين تتماشى مع تعاليم الشريعة وهي لا تعدوا أن تكون تنظيمات تتناول شؤون لم تحددها الشريعة¹². وقد اعتبر المشرعون العثمانيون أن الشريعة ذاتها تتناول الأمور التي تضمنتها «القوانين» وذلك لسماحها للحاكم بحرية العمل لمصلحة المجموع على أن تكون متمشية مع أحكام الشريعة وعلى أي حال لم يذهب أحد إلى القول بأن قوانين السلاطين تشكل قانونا علمانيا يناظر الشريعة الإسلامية السمحة¹³.

وهذه النظرة لشخص السلطان نجدها بشكل أكثر وضوح في مقدمة كتاب تفسير القرآن لشيخ الإسلام أبو السعود أفندي الذي أهداه للسلطان سليمان القانوني¹⁴ ، حيث يلاحظ فيها تلازم معاني التقديس والتدين جنبا إلى جنب وتوافقها مع معاني التعظيم والتفخيم التي إنفرد بها السلطان العثماني عن سائر الملوك والسلاطين . وتشير هذه الألقاب إلى إرادة علماء السنة إضفاء طابع الشرعية والهيبة على

القانون لمدة قرن ونصف قرن من الزمن وبعدها وضع نظام آخر يقضي بنفي أمراء الأسرة الحاكمة وتحديد إقامة كل واحد منهم في مقصورة داخل القصر لها حديقة تحيط بها جدران عالية، ولذلك أطلق على كل مقصورة بالقفص. وقد كانت عزلة أولئك الأمراء في أقفاصهم عزلة مدمرة لحياتهم الفكرية والنفسية والصحية. وفي أوائل القرن السابع عشر الميلادي صدر قانون آخر ينص على أن تكون وراثة العرش لأكبر أمراء الأسرة الذكور بصرف النظر عن العلاقة بين الوارث والمورث وقد أدى تنفيذ هذا القانون إلى اعتلاء الإخوة أو أولاد الأعمام العرش.²⁴

ومهما كان الأمر؛ فإن الوجه السلبي لهذه القوانين أنها أسهمت في ظهور سلاطين ضعاف لم يعودوا قادرين على تسيير زمام الأمور في الإمبراطورية إذ تحكم في الدولة سلاطين كان أغلبهم ضعيف الفكر والجسم والعقل، وفي بعض الأحيان فاسدين خطرين.²⁵ وربما ذلك يرجع لطبيعة النشأة الاجتماعية التي نشأوا عليها واللحظات القاسية التي مروا بها طيلة فترة حياتهم بعيدين عن البيئة الخصبة التي نشأ فيها آباؤهم الأولون.

بناءً على ما تقدم يمكننا القول: أن المجتمع العثماني اتبع خطى أسلافه من الدول الإسلامية السابقة، فقد عمد السلاطين العثمانيون إلى تعزيز مكانتهم في شتى أرجاء العالم الإسلامي، بإعتبارهم حماة الأماكن الإسلامية المقدسة والأمة الإسلامية ككل؛ فكان الدين الإسلامي هو المرتكز الفعلي الذي استند عليه الساسة العثمانيون، فالقانون العثماني كان محصوراً بالتشريع الإسلامي، كما أن رجال الدين الإسلامي بشكل عام كانوا يشكلون جزءاً أساسياً من الدولة العثمانية.²⁶ يضاف إلى ذلك أن ظهور

أما لقب الخليفة فإن السلاطين العثمانيين لم يتلقبو بلقب الخلافة إلا في القرن الثامن عشر لأغراض سياسية، ليكون لهم شيء من النفوذ الديني على العالم الإسلامي.²⁰ ففي معاهدة «كوجك قينارجة» عام 1774م المبرمة بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية إقترن اسم السلطان «عبد الحميد الأول» (1774 - 1789م) بلقب إمام أو خليفة. ومنحت هذه المعاهدة السلطان العثماني السلطة الدينية على المسلمين في شبه جزيرة القرم. كما أستعمل هذا اللقب أيضاً في القرن التاسع عشر في عهد السلطان «عبد الحميد الثاني» (1876 - 1909م)، فقد ظهر هذا اللقب بصفة رسمية في دستور مدحت باشا عام 1876م حيث نصت الفقرة الثالثة منه على «أن السلطة العثمانية العظمى التي آلت إليها الخلافة الإسلامية العظمى سوف تؤول إلى أكبر أبناء البيت المالك» كما نصت الفقرة الرابعة أيضاً «على أن صاحب العظمة السلطان بصفته خليفة المسلمين أصبح حامي الدين الإسلامي».²¹

بالنسبة لنظام وراثة العرش فإنه منذ بداية القرن الرابع عشر إلى غاية القرن السابع عشر الميلاديين انتقلت السلطة من الأب إلى الابن في ثلاثة عشر جيلاً، كما كان للسلطان الحق في اختيار من يخلفه من أبنائه وإخوته دون أن يتقيد بالابن الأكبر.²² وبما أنه لا يوجد قانون ينظم وراثة العرش فقد أقر السلطان محمد الفاضل (1451 - 1481م) قانوناً حوّل بمقتضاه السلطان الجديد الذي يتولى العرش أن يقوم بقتل إخوته تأميناً لسلامة الدولة وأمنها. وجاء في هذا القانون: «إن تيسرت السلطنة لأحد من أبنائنا فمن المناسب أن يقتل إخوته من أجل نظام العالم وقد جوز أكثر العلماء ذلك فليعملوا به».²³

وقد استمر «بين عثمان» في السير وفق هذا

قضايا تاريخية

القضاء والإفتاء والتدريس ، وكانوا يتدرجون في هذه المناصب حتى يرتقوا إلى أعلاها ، وكان من بينها منصب المفتي الذي أطلق على شاغله فيما بعد اسم « شيخ الإسلام »²⁸.

كما تضم الهيئة الدينية أيضا القضاة والمفتون وأساتذة الشريعة وأصول الدين وهيئات التدريس في المدارس الإسلامية ، ويلحق بها الإداريون في القطاع الديني . أما الأفراد الذين لم يصلوا في تعليمهم إلى نهاية الشوط ، فكانوا يشغلون المناصب الصغرى في القطاع الديني في وظائفه الإدارية التي تتفق مع حجم التعليم الذي تحصلوا عليه . فالباب مفتوح للجميع ولا يشترط سوى معيار الكفاءة والكفاية المتمثل في مدى تحصيله للعلوم²⁹.

وبذلك يمكن القول حسب رأينا أن هيكل المؤسسة بني على أساس منهجي منظم و متوازن للجميع ، وأطلق على أفراد الهيئة الإسلامية الذين تلقوا تعليما دينيا وشغلوا مناصبا في القطاع الديني اسم الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة . فهي من المؤسسات الضرورية التي ينبغي على الباحث معرفتها إن أراد فهم التطور التاريخي للدولة العثمانية ، لما لها من أهمية تاريخية وحضارية في تشكل المشروع العثماني الإسلامي .

لقد كانت الهيئة الدينية الإسلامية إحدى الهيئات العليا التي أسهمت في شؤون الحكم في الدولة العثمانية . وقد اختلفت في طبيعتها التكوينية عن جميع الهيئات الدينية المسيحية ، وفي هذا الإطار يقول المؤرخ الأمريكي «ليبير» (Lybyer) «...إحتوت الهيئة الدينية الإسلامية كل المسلمين في الدولة العثمانية بما فيهم أولئك المترفعين عن الدين الإسلامي ، ويعتقدون بديانات أخرى

الدولة العثمانية على مسرح الأحداث السياسية وحملها راية الجهاد ضد الكفار المعتدين وتصديها للغزو الصليبي ونشرها لتعاليم الدين الإسلامي ؛ كل ذلك جعل النزعة الدينية تطفئ على العثمانيين حتى صبغوا كل مظاهر الدولة بالصبغة الدينية . وخصوصا العلماء والفقهاء بكثير من ولائهم فكان لهذه العناية الفائقة بالدين والفقه والفقهاء وعلماء الدين الإسلامي والقضاء الشرعي أوضح الأثر في مسألة ترسخ الظاهرة الدينية وتجذرها في المجتمع العثماني، وبالنتيجة فإن أساس التفكير العثماني مستند على الدين الإسلامي والسلطان²⁷.

هذا بخصوص أصول التشريع العثماني والمرتكزات التي استند عليها والأسس التي بنيت عليها قواعد الدولة والنظم التي انتهجتها والسبل التي سلكتها لوضع خريطة توجهها .

ثانيا: الهيئة الدينية الإسلامية :

الدولة العثمانية ضمت بين رعاياها فريقين من المسلمين ؛ الفريق الأول يسمى «القولار» وهم عبيد السلطان ، وخصصت لهم الدولة تكوينا عسكريا ومدنيا موجبين بشكل خاص إما للحرب أو الحكم وبذلك فإن وضعهم القانوني والاجتماعي والديني مسلمون عبيد ، والفريق الثاني يضم رعايا الدولة المسلمين الأحرار بما في ذلك من انضم إليهم من المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام طوعية فأصبحوا بدورهم مسلمين أحرار .

لقد ساندت الدولة العثمانية الهيئة الدينية ومبادئها بأن شجعت نشاطها الديني وهيأت مبدأ تكافؤ الفرص لأفرادها ، فقد ضمت الهيئة الدينية في صفوفها من حصل على قسط وافر من علوم الشريعة وأصول الدين ، ويشغل أعضاؤها مناصب

2-1- موظفو وأعضاء الهيئة الدينية :

إذا كان من الناحية النظرية أن السلطان هو رئيس الهيئة الدينية الإسلامية بحكم مركزه في قمة هرم الدولة ، فإنه من الناحية الفعلية يعتبر «شيخ الإسلام» الرئيس الفعلي للهيئة الدينية الإسلامية والمسؤول عليها . ومن أهم موظفيها وأبرز أعضائها نذكر :

أ- شيخ الإسلام :

كان يطلق عليه في أول الأمر مفتي العاصمة الذي أصبح فيما بعد المفتي الأكبر ، ويتمتع بمركز مرموق للغاية ؛ ويقول عنه «بول ريكو» (Paul Ricaut) : « أن المفتي هو القديس الأعظم وفي الوقت نفسه المرجع الديني والمفسر للقانون »³⁴ . وقد كان يجسد رأس السلطة الدينية في الدولة العثمانية . وقد خضعت جميع الهيئات القضائية والدينية إلى سلطة مفتي إستانبول بوصفه شيخ الإسلام، ومن مهامه تثبيت الموظفين الدينيين في مدينة إستانبول ، في حين كان تعيين القضاة في الولايات من اختصاص قاضي العسكر³⁵ .

كما أن الصدر الأعظم والوزراء وفي بعض الأحيان السلطان يلتمسون رأيه في بعض المسائل المهمة ويعرضون عليه مشروعات القوانين الوضعية قبل إقرارها بصفة نهائية للتثبت من مدى مطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية . كما كانت تحال إليه القضايا التي يحكم فيها بالإعدام قبل صدور الحكم بالتنفيذ . وفي نفس الوقت هناك نوع آخر من الاختصاصات التي ينبع على شيخ الإسلام البث فيها وذات أهمية كبيرة ، وهي الفتاوى التي لها صلة وثيقة بالجانب السياسي وتتناول موضوعات تتصل بالسياسة العليا للدولة³⁶ . فكان السلطان لا يقدم على حرب حتى يصدر فتوى من شيخ الإسلام

كالمسيحية واليهودية ؛ ويرون في أنفسهم بأنهم أعلى مقاما من المسلمين ، فالإسلام لا يعترف بالأرستقراطية الدينية أو الرهبانية أو طبقة دينية مثل الكرادلة والأساقفة ، ومع ذلك فإن الهيئة الدينية العثمانية إحتوتهم جميعا³⁰ ، وبذلك فهي تعد نموذجا فريدا من نوعه فيما يخص استقلالية قراراتها وتميزها عن بقية الأجهزة والمؤسسات الحكومية الأخرى الخاضعة لإرادة السلطان أو الصدر الأعظم³¹ .

وكانت هذه الهيئة تتمتع بصلاحيات واسعة من أبرزها تنظيم الحياة الدينية الإسلامية في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية في البلاد المفتوحة ومراقبة القانون ومدى تطابقه مع الشريعة والتعليم بدون أي تدخل من الحكومة . كما تتمتع أيضا بالاستقلال المالي فلم يكن أفرادها يتلقون أية رواتب من الحكومة وإنما من إيرادات الأوقاف الخيرية التي تؤخذ من الاعتمادات المالية للإنفاق على جميع أعضاء الهيئة الإسلامية الحاكمة³² .

وتجدر بنا الإشارة إلى أن القضاة مستثنون من ذلك فلم يكونوا يتلقون رواتب من إيرادات الأوقاف الخيرية، وإنما قدمت لهم الدولة رواتب معينة وسمحت للقاضي أن يتقاضى ما قيمته (2.5) بالمائة من قيمة ما يقضي فيه . كما أعطته حق جميع الرسوم على المبيعات والمنقولات وحق تسجيل العقود والإشراف على أموال اليتامى ومختلف الوثائق التي كانوا يصادقون عليها كما له الحق في إصدار الفتاوى لرجال الحكم سواء في الإدارة المركزية أو في حكومات الولايات³³ .

قضايا تاريخية

المسيحيين في الإمبراطورية البيزنطية الذي كان يرأسهم بطريرك يشرف على شؤون النصارى جميعاً.⁴¹

كان شيخ الإسلام « رئيس العلماء » يعين في منصبه بناءً على مرسوم سلطاني ويتم اختياره من بني المدرسين المشهورين بعلمهم وتقواهم . وقد وقع جدل كبير بين المؤرخين والباحثين حول الفترة التي أطلق فيها على مفتي العاصمة لقب « شيخ الإسلام » ، فمنهم من يرجئ ذلك إلى فترة السلطان مراد الثاني (1421-1451م) الذي أطلق هذا اللقب على مفتي أدرنة عاصمة الدولة العثمانية وقتذاك ، وأغلب الظن أن المولى « شمس الدين الفناري » هو الذي تولى وظيفة مفتي الأنام في عهده.⁴²

بينما يرى البعض الآخر ، ومنهم « ليبير » (Lybyer) أن السلطان محمد الفاتح (1451-1481م) هو الذي أطلق لقب شيخ الإسلام على مفتي القسطنطينية بعد أن فتحها⁴³ في حين يرى فريق آخر من الباحثين أن السلطان سليمان القانوني (1520-1566م) هو الذي أطلق هذه التسمية وتفسير ذلك هو كثرة التشريعات والقوانين التي صدرت في عهده.⁴⁴

ويرى « عبد العزيز محمد الشناوي » أن الرأي الراجح من بين كل هذه الآراء بعد أن فند بقية الآراء أن السلطان محمد الفاتح هو الذي إستحدث لقب شيخ الإسلام في تاريخ الدولة العثمانية بعد أن فتح القسطنطينية⁴⁵ . إضافة إلى كل هذا فقد كان « لشيخ الإسلام » عدة ألقاب أقدمها إستعمالاً لقب « مفتي الأنام » ثم « أعلم العلماء » و « بحر علوم شتى » . أما الألقاب التي يخاطب بها فهي « سلطان العلماء العالم » و « مربّي أفاضل الأمم » ، « مالك الشرع والتقوى » « مرشد الملوك و السلاطين »⁴⁶ .

يقر فيها أن أهداف هذه الحرب لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية « الدين » ، وأيضاً الفتاوى التي تجيز تنازل الدولة عن أقاليم عثمانية لصالح دول أجنبية وكذا الفتاوى التي يتم الإعلان فيها عن ضرورة عزل السلطان الحاكم لسبب أو لآخر³⁷ .

وبشكل عام فإنّ القرارات والأحكام التي يصدرها السلطان يجب أن تخضع لمراقبة المفتي الذي له السلطة التقديرية على تكييفها لإرادة ورغبة السلطان قبل أن تصدر بصيغة مرسوم أو أمر شرعي ديني . وإذا كان القرار مناقضاً للشرع فإنه سوف يلغى ويجرد من مضمونه ويفقد صفته ويوضع بداله قرار آخر يكون سليماً³⁸ .

وتقديراً للمسؤوليات الجسام التي كان يقوم بها مفتي العاصمة أو المفتي الأكبر ، رأت الدولة أن تميزه عن سائر زملائه من رجال الإفتاء ، الذين كانوا يعملون في معظم الأقاليم والمدن الكبرى في أنحاء الإمبراطورية فأطلقت على مفتي العاصمة لقب « شيخ الإسلام » وبذلك أصبح الرئيس الفعلي للهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة ، وإن ظل السلطان هو الرئيس لهذه الهيئة من الناحية النظرية³⁹ . ويمكن تفسير وجود هذه الوظيفة الدينية في الدولة العثمانية للأسباب التالية:

1- تأثر العثمانيون بالمماليك من حيث الفصل بين السلطة العسكرية والسياسية وبين السلطة الدينية والثقافية من جهة أخرى .

2- الضرورة الداخلية والخارجية ، فعندما كثرت الفتن والصراعات ، وكذلك كثرت الفتاوى وبلا مرجعية تم تأسيس هذه الهيئة على يد السلطان « مراد الثاني »⁴⁰ .

3- تأثر العثمانيون بما وجدوه عند رجال الدين

وبذلك يكون السلطان قد أحترم الدين والعلم والعدالة في شخص شيخ الإسلام الذي يمثلها⁵¹. كما أن ثروته «ممتلكاته» معفاة من المصادرة المالية «الضرائب»، وكل ممتلكاته السابقة لا تؤول على الإطلاق للسلطان أو للدولة⁵². وبالنسبة لراتبه فقد كانت أجرة شيخ الإسلام حوالي 750 أجرة يوميا⁵³.

لقد عين لهذا المقام من عام (1425 - 1922م) حوالي مائة وواحد وثلاثون شيخ إسلام ومتوسط المدة لشيخ الإسلام الواحد ثلاث سنوات وعشرة أشهر. وكان أكثرية شيوخ الإسلام من عائلات إستانبولية ساكنة الأناضول الغربية، تسعة منهم فقط من أصل غير تركي (عربي، بشناق، كرجي، تركي، ألباني)، ولا يتم إعتلائهم لمقام المشيخة إلا بعد مسار علمي طويل⁵⁴.

كان شيوخ الإسلام الذين هم بدرجة قاضي عسكر رومالي يعينون من قبل السلطان، وقد أدى طلب السلاطين فتاوى من شيوخ الإسلام في بعض المسائل الشخصية ومنها معرفة ما إذا كان وضعهم متماشيا مع الشرع الشريف أم لا إلى زيادة نفوذهم؛ ويمكن تفسير ذلك أن السلطان كان خليفة رمزا للوحدة والأخوة الإسلامية وموحدها وأكبر شخصية وزعيم يمثل الدين. ولكنه ليس رجل دين ولا عالم ديني وليس معصوما من الخطأ كالبابا (بطبيعة الحال حسب اعتقاد المسيحيين)، كما لا يمكنه البت في الأحكام الدينية شخصيا كالبابا بل يستفتي في أعماله شيخ الإسلام⁵⁵.

لقد برز في الهيئة الدينية نماذج من شيوخ الإسلام تركوا بصاتهم في سجل التاريخ العثماني الحافل بالأحداث الهامة، فقد صدرت منهم العديد من الفتاوى التي غطت شتى مجالات الحياة سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو

أما عن الأسباب التي حملت الدولة العثمانية على تغيير لقب المفتي إلى شيخ الإسلام فذلك يرجع إلى رغبة الدولة في إضفاء مزيد من الأهمية والتبجيل على مفتي العاصمة في مواجهة رؤساء الطوائف الدينية غير الإسلامية⁴⁷، على سبيل المثال بطريك اليونان و بطريك الأرمن وحاخام اليهود. فقد كان شيخ الإسلام و هؤلاء الرؤساء يباشرون إختصاصاتهم الدينية من مدينة واحدة هي «استانبول»⁴⁸.

أما عن السبب الثاني الذي حمل الدولة على تغيير لقب المفتي إلى شيخ الإسلام فيرجع إلى رغبتها في إيجاد نوع من التوازن بين الوظائف الدينية في تلك الهيئتين الحاكميتين الرئيسيتين وهما طبقة القولا والهيئة الدينية. فكما كان الصدر الأعظم الممثل المطلق للسلطان في السلطة التنفيذية، فقد أصبح أيضا شيخ الإسلام الممثل المطلق للسلطان في السلطة الدينية⁴⁹. وقد ورد في قانون نامه محمد الفايح: «أن شيخ الإسلام رئيس العلماء، والمعلم السلطاني قائد العلماء ويليق بالصدر الأعظم أن يقدمهما رعاية لهما عن نفسه وأن المفتي (أي شيخ الإسلام) والخواجة (أي معلم السلطان) أرفع رتبة من باقي الوزراء بدرجات ولهما عليهم الصدارة في كل الأوقات»⁵⁰.

ورغم كونه ليس عضوا في الديوان إلا أنه يحضى بامتيازات استثنائية فقد أضفت الدولة على شخصية شيخ الإسلام الكثير من الإمتيازات سواء في حياته الخاصة أو العامة. وأحد أكبر تلك الإمتيازات التي يتمتع بها هو استقباله من طرف السلطان في المراسيم وقوفا على قدميه، كما أنه بإمكان شيخ الإسلام إمساك يدي أو كتفي السلطان بكلا يديه وتقبيل كتف الحاكم وعدم تقبيل يده أبدا.

قضايا تاريخية

لغير المؤهلين علمياً بتولي مناصبه فوضعت نظاماً دقيقاً لتعيين القضاة وترقياتهم وتنقلاتهم ومتابعة أعمالهم.

والقضاة تختلف درجاتهم من حيث محل قضائهم ، وكان يُأَيِّن في المقدمة « شيخ الإسلام » ومقامه بمثابة قاضي القضاة في الدولة العثمانية وكان يشرف على تعيين القضاة والمدرسين وتبديلهم على أن يطلب القاضي بعدها براءة⁵⁹ . ويأتي في الدرجة الثانية « قضاة العسكر » وكان هؤلاء مستقلين بمناصبهم حتى مطلع القرن السادس عشر الميلادي ، وأصبح للأقاليم الأوروبية « قاضي عسكر » ولباقي الأقاليم العثمانية « قاضي عسكر ثان » ؛ على أن الأول كان أعلى مرتبة من الثاني ثم يأتي بعد ذلك قاضي إستانبول⁶⁰ .

وقد عرفت هذه الوظيفة في الدولة العثمانية منذ عصر السلطان « أورخان » حيث أنه لما قام هذا الأخير للحرب طلب من « علاء الدين الأسود »⁶¹ أن ينتخب قاضياً للفصل في القضايا الشرعية فعني الشيخ « خليل الجندري » في وظيفة قاضي العسكر وألحقه بمعية السلطان ثم أنعم عليه برتبة الوزارة⁶² .

وقد اهتم السلطان « محمد الفاتح » برجال القضاء اهتماماً خاصاً فكان يحرص على أن يكونوا من المتضلعين في الفقه والشريعة ، والإنصاف بالنزاهة والإستقامة وأن يكونوا موضع إحترام الناس ، وأن تكفي مؤونتهم المادية كفاية تامة سداً لسبيل الإغراء والرشوة . وكانت الأولوية بين القضاة في الزمن العثماني للقاضي الحنفي ، فقد اهتم السلاطين العثمانيون بجعل هذا المذهب مذهباً رسمياً في الأقاليم الإسلامية التي فتحتها القوات العثمانية . والقاصي الحنفي يعين في مركز الولاية العربية من

الدينية، كان فيها بعض شيوخ الإسلام ذوي شخصية قوية وصارمة جاهدوا السلاطين برأيهم في تصرفاتهم ، ولم تصدر عنهم فتاوى إلا ما كان متماشياً مع مبادئ الشرع الحنيف . وبلغ بالبعض منهم إلى تحدي السلطان بعدم قبول شهادته ؛ فقد رفض « المولى سئس الدين الفناري » الذي شغل منصب الإفتاء أيام السلطان « بايزيد الأول » شهادة هذا الأخير⁵⁶ . والبعض الآخر رفض استصدار فتوى تتعارض ومبادئ الشريعة الإسلامية ، كما حدث مع شيخ الإسلام « الشيخ جمالي » والسلطان « سليم الأول »⁵⁷ . وفي الوقت ذاته يوجد شيوخ إسلام كانوا أداة طيعة في يد السلطان الحاكم ، أو في أيدي أصحاب مراكز القوى الفاعلة في الدولة الذين يطلبون من شيخ الإسلام إصدار فتوى لتبرير إجراء معين، فما كان من شيوخ الإسلام إلا الإذعان لما أمروا به .

ومن كبار الموظفين الذين ينتمون إلى الهيئة الدينية أيضاً نذكر :

ب/- القضاء :

عرف القضاء في الشرع الإسلامي بأنه الفصل بين الناس في الخصومات والإختلافات الناشئة بينهم ويتم ذلك وفق الأحكام الشرعية المستنبطة من مصادر الشرع الشريف . والقاضي هو الذي يتولى مهمة الفصل بين المتخاصمين بموجب هذه الأحكام وقد اختلف الفقهاء على أهلية القاصي فلم يتفقوا إلا على أن يكون القاضي بالغاً عاقلاً عادلاً حراً مسلماً مجتهداً سليم الحواس ، مع شروط أخرى ذكرها⁵⁸ .

وفي الدولة العثمانية عُدَّ القضاة من أعضاء الهيئة الدينية الإسلامية، فهم يمثلون الدعامة الأساسية في البنية الإدارية العثمانية، وهم بمثابة العمود الفقري للإدارة المحلية العثمانية . وقد نظرت الدولة العثمانية إلى هذا المرفق الحساس نظرة موضوعية، فلم تسمح

الشرعية ويتحرون عن أصح أقوال الأئمة الأحناف فيما إختلفوا من المسائل فيعملون به ، ويتصرفون في كتابة السجلات والصكوك» السندات والحجج « وتزويج الصغار وقسمة مواريث الرعايا وضبط أموال الأيتام والغائب ، وعزل وتنصيب الوالي والنائب ، وعقود النكاح وتنفيذ الوصايا والقضايا الشرعية كافة»⁶⁶.

من خلال هذه الوظائف يتبين لنا أن صلاحيات القاضين مكنته من إنصاف الناس من جور الولاة وتعسف الإدارة ، فقد استطاع القاضي أحيانا أن يشجب تصرفات بعض الولاة بل إلى إلغاء بعض القرارات التي يصدرها الولاة في حق الرعية ، كما استطاع أحيانا أخرى نقل أو عزل أمثال هؤلاء الولاة ، ومن ثم تدخل القاضي في النزاعات الداخلية بين القوى الرئيسية التي تتنازع على السلطة يمكن أن يكون حاسما .

لقد أنشأ السلاطين العثمانيون خلال القرن الرابع عشر الميلادي وبعده محاكم إسلامية في كل البلاد العربية، للنظر في كل القضايا المطروحة سواء داخل المدينة أو خارجها على أطرافها . وبإمكان رعايا الدولة إختيار المذهب الخاص بهم . وهنا يظهر لنا تسامح الدولة العثمانية في الناحية القضائية ، فرغم أن المذهب الرسمي للدولة العثمانية كان المذهب الحنفي إلا أنها سمحت لرعاياها الشافعيين أو الحنابلة أو المالكيين أو الدروز بإختيار قضاة يحكمون إعتادا على مذاهبهم الخاصة بهم . كما اتسمت معالجة المحاكم الإسلامية لهذه القضايا بالعدل وبالفعالية في تطبيق الأحكام الشرعية لذلك كان يلجأ إليها المسلمون وغير المسلمين على حد سواء⁶⁷. صحيح أن نشاط القاضين في المحاكم العثمانية يتعلق أساسا بالمسلمين ؛ حيث أن الدولة تعترف للطوائف غير المسماة باستقلال

قبل قاضي عسكر الأناضول ؛ ذلك أن القاضين في العصور العثمانية القديمة كان يمثل إلى جانب رجل العدل والقضاء رجل الإدارة فبالإضافة إلى تسجيله القضايا العدلية كان يقوم بتسجيل المسائل الإدارية كما كان يكتب الديوان من أطراف الإمبراطورية⁶⁸.

يتميز القضاة العثمانيون عن قضاة النظم الإسلامية الأخرى بالطابع المنظم ، كما يتميزون بالمكانة الأساسية التي يحتلونها في سير عمل الدولة . ففي إطار دوائر اختصاصهم « القضاءات » التي تشكل أقساما فرعية للسناجق يتمتعون باحتكار ممارسة القضاء حيث يحق لهم تقييم جميع الشؤون العامة أو الخاصة⁶⁴.

ويجدر بنا القول ؛ بأن الدولة العثمانية كانت تنقسم إداريا إلى إيالات والإيالات إلى ألوية واللواء إلى أقضية والقضاء إلى نواح والناحية إلى قرى فما عدا القرى والنواحي ؛ كل مركز إداري كان مركز قضائي أيضا وفيه قاض . وإذا اعتبرنا القضاء بصفته وحدة قضائية نجد أن أكبر مسؤول فيه هو « القاضين » لاسيما في الأقضية الواقعة خارج مركز اللواء، إلا أن مهام القاضي كانت تتجاوز الجانب الإداري ، والمهمة الأساسية للقاضي كما هو معروف النظر في جميع المعاملات الشرعية والقانونية وحل الخلافات الناشئة بين الأهالي، إلا أنه كان مفوضا من قبل السلطان للنظر في الأمور الإدارية والمالية والعسكرية داخل القضاء وبهذا إجتمع السلطانان القضائية والتنفيذية في يد القاضي⁶⁵.

فوضت الدولة العثمانية للقاضي صلاحيات واسعة لإجراء القضاء في المحاكم الشرعية فهو محول للبت في المنازعات وفقا للأحكام الشرعية . فمن جملة الوظائف التي يجب على القاضين الإضطلاع بها كما يبينها أحد المؤرخين : « فالقضاة يجرون الأحكام

2/ الملا الصغار .

3/ المفتشون .

4/ القضاة « قضاة المدن الصغيرة».

5/ نواب ومبعوثو القضاة الموظفين .

1- قاضي العسكر : أنشأت الدولة على رأس النظام القضائي منصب « قاض القضاة» أو «رئيس القضاة» وكان يوجد مقره في العاصمة وهو يعتبر أعلى مرجع شرعي وقضائي في الدولة العثمانية بعد شيخ الإسلام⁷¹ . كما كان يطلق عليه قاصي الجيش وله العديد من الألقاب التشريفية⁷² . وكان قاصي العسكر يشرف على أعمال القضاة في سائر أنحاء الدولة، ويقوم بترشيح من يقع اختياره عليهم لشغل وظائف القضاء على إختلاف فئاتهم ويراقب أعمالهم ، ويعد حركات تنقلاتهم وترقياتهم وتعرض عليه التقارير والمذكرات التي يبعث بها إلى قضاة الأقاليم . ويعتبر « قره خليل حندري أفندي» الذي عين لهذه الوظيفة عندما كان قاضيا على بورصة من بين مؤسسي تشكيلات الدولة العثمانية⁷³ .

وكانت تقوم بالقرب من مكتب قاصي العسكر أجهزة فنية وإدارية يعمل فيها موظفون بمثابة مساعدين له ، وأطلقت عليهم شتى التسميات نذكر منها على سبيل المثال : المطبجي والتطبيجي والمكتوبي . وحتى أواخر عهد السلطان محمد الفاع لم يكن في الدولة أكثر من قاضي عسكر واحد إلا أنه عقب اتساع فتوح الدولة في الروم أيلى والأناضول قسم هذا المنصب إلى قسمين «قاضي عسكر الروم أيلى» و « قاصي عسكر الأناضول» . ويعزى انشاء المنصب الثاني إلى خشية أحد الصدور العظام من كثرة إختصاصات قاصي القضاة و ما تضفيه عليه من هبة ونفوذ أدبي كبيرين لم يظفر به أي قاضي قضاة من قبل في أي بلد إسلامي .

قضائي معين في المجال المدني ومجال العقوبات ، إلا أنه يظل من المباح لكل ذمي اللجوء إلى القاضي المسلم ، خاصة عندما ينشأ خلاف بين إثنيين غير مسلمين ينتميان إلى طائفتين مختلفتين . وعلاوة على ذلك فإن هذا اللجوء إلى القاضي المسلم يكون وجوبا في كل قضية طائفية يكون أحد المسلمين طرفا فيها⁶⁸ .

لقد أودع العديد من غير المسلمين قضايا لدى المحاكم الإسلامية حتى لو تعارضت مع تعاليم دينهم ، فعلى سبيل المثال فقد إستفادت النساء اليهوديات من حق المطالبة بالإرث من خلال المحاكم الإسلامية بدل المحاكم اليهودية . ولكن على النقيض من ذلك فإنه لا يمكن للمسلم اللجوء إلى المحاكم غير الإسلامية فقد إعتبرت المحاكم الإسلامية المتواجدة في الإمبراطورية مفتوحة للجميع بغض النظر عن الدين والجنس والعرق⁶⁹ .

وللهيئة القضائية مراتب أعلاها مرتبة قاضي إستانبول ، ويليه بالتتابع كل من قاصي مكة والمدينة المنورة والقاهرة وبورصة وأدرنة ودمشق والقدس وأزمير ثم حلب ، على أن أهم شيء في حياة الناس بأي إقليم أو ولاية وجود قاض ومحكمة لمباشرة أمور الشريعة و القانون⁷⁰ .

وبما أن القاصي الواحد قد يعجز عن التعامل مع كل القضايا في دائرته لكون الدائرة القضائية الواحدة كانت تقسم إلى عدة نواحي قضائية حيث يعين القاضي نائبا له في كل ناحية فإن وظائف القضاة بمجموعها تقسم إلى خمس طبقات تختلف فيما بينها من حيث المرتبة والتسمية وهي على النحو التالي :

1/ الملا الكبار « السادة» وهم قضاة العسكر أو المدن الكبيرة .

غلطة ، وأيوب ، وأسكدار . ولا يمكن لأي شخص أن يشغل مقام قاضي عسكر الأناضول بصورة فعلية ما لم يكن قد زاول وظيفة قاضي إستانبول . وكان قضاة هذه المدن الثلاث يتمتعون باستقلال قضائي عن قاضي إستانبول ، و هؤلاء القضاة الأربعة كانوا يحضرون جلسات الديوان الهمايوني يوما واحدا في الأسبوع يحلون محل قاضي العسكر ، ويقدمون مساعدة للصدر الأعظم بالنظر في القضايا ، ويطلق على هؤلاء القضاة الأربعة اسم «قضاة التخت» لأنهم على مقربة من العرش السلطاني الذي يطلق عليه التخت ولإقامتهم بصفة دائمة في العاصمة⁷⁸ ويتقاضى كل واحد منهم ما قيمته 120 أجرة يوميا وقد أعطي بعضهم 200 أجرة يوميا⁷⁹ .

2- الملا الصغار :

أما القضاة من فئة الملا الصغار فكانوا يعملون في عشر مدن من مدن الصف الثاني وهي « مرعش ، بغداد ، بوسنا سراي ، صوفيا ، بلغراد ، عنتاب ، كوتاهية ، قونية ، ديار بكر و فيلوبوليس⁸⁰ .

3- المفتشون :

يعتبرون أيضا من رجال القضاء التابعين للهيئة الدينية لكن عددهم قليل جدا ، وجميعهم قضاة من درجة الملا الكبار ، وتسند لهم أعمال تتعلق بمراقبة إدارة الأوقاف الخيرية خاصة التابعة لشيخ الإسلام والصدر الأعظم ورئيس الخصيان « الحرم السلطاني» . وكان يوجد خمس دوائر حكومية للتفتيش ثلاث منها في إستانبول ، وواحدة في أدرنة وواحدة في بورصة⁸¹ .

4- قضاة المدن الصغيرة أو القضاة العاديون :

يشكلون الغالبية العظمى من قضاة الهيئة الدينية الإسلامية لكون اختصاصات القضاء في العصر

لذلك إقترح الصدر الأعظم على السلطان «محمد الفاتح» استحداث منصب ثان لوظيفة قاضي عسكر ، وهو الإقترح الذي وافق عليه السلطان . غير أن الدافع الخفي والرئيسي الذي دفع بالصدر الأعظم للإقترح على السلطان هو رغبته في كسر النفوذ الذي كان يتمتع به قاضي عسكر فقد كان هو الرئيس المباشر لقضاة الدولة⁷⁴ .

وحتى تواجه الدولة زيادة الأعباء الناجمة عن التوسع الإقليمي العثماني في العالم الإسلامي في عهد السلطانين « سليم الأول وسليمان القانوني» تم استحداث منصب قاضي عسكر «العرب والعجم» وكان مكانهم في التشريفات بعد الوزراء مباشرة ويجلسون في صدر الديوان عند انعقاده⁷⁵ . وأثناء دخولهم على السلطان في أيام المناسبات الدينية يقف السلطان لإستقبالهم . أما في أوقات الحرب فإن لهم الحق في الدخول على السلطان من دون إذن⁷⁶ . وكان قاضي الروم أيلي والأناضول يختارون في الغالب من العلماء الكبار فقد كانا معاونين فعليين لشيخ الإسلام فهما يليان في المرتبة ، وكان قاضي عسكر الروم أيلي في الغالب ما يكون مرشحا لتولي مقام المشيخة الإسلامية .

وينفرد قاضي العسكر عن غيره من القضاة في الأقاليم العثمانية بامتيازات خاصة ، حيث يقام عند تعيينهما في منصبهما حفل رئيسي يحضره الصدر الأعظم شخصا من باب الاحترام والتقدير و كذا كبار رجال الدولة⁷⁷ .

ويولي قضاة العسكر في الدرجة والمركز ، قاضي إستانبول ويطلق عليه «إستانبول أفنديسي» والقضاة الثلاثة لضواحيها ؛ فقد كانت مدينة إستانبول مقسمة إلى أربع وحدات للأغراض الإدارية وهي إستانبول الرئيسية والمدن الثلاث :

قضايا تاريخية

تتخذها المحاكم العثمانية على مستوى الولايات⁸⁶. فقد كان المفتي في مختلف الولايات العثمانية يمثل مفتي إستانبول في الرد على المشكلات التي تطرأ إذا لم تكن ذا شأن كبير ، أما إذا كانت المشكلات كبيرة وتتطلب توضيح دقيق ويحتاج فيها المفتش إلى القوة اللازمة لإنفاذ فتوَاهم فإن ذلك يحتاج إلى إفتاء من إستانبول⁸⁷.

وقد بلغ عدد المفتين في أنحاء الإمبراطورية العثمانية حوالي مائتا مفتي ، يعمل معظمهم في المدن المهمة كما أسلفنا الذكر ، وكذا في السناجق فكان إذا طلب حاكم الولاية أو السنجق من المفتي توضيحا فيما يخص حكم الشريعة من مسألة ما أو قضية قانونية معلقة ، فإن الفتوى التي تصدر منه يؤخذ بها جملة وتفصيلا وتنتهي الجدل القائم في القضية المطروحة⁸⁸.

وقد أسدى المفتون للدولة العثمانية أعظم الخدمات لكونهم يمثلون حراس الشريعة الشريفة وبذلك أضفوا لها قوة الإسلام ، وهي أعظم قوة روحية عملت في هدوء ومثابرة وإستمرار على تماسك الدولة ومجتمعاتها الإسلامية . وساهم المفتون أيضا في المحافظة على بقاء كيان الدولة العثمانية قويا سليما ومتماسكا ضد أي خطر يهدد بها أو يترتبص بها السوء⁸⁹.

ويوجد نوع آخر من كبار الموظفين ينتمون أيضا إلى هيئة العلماء ويعملون على مقربة من السلطان ، وكانوا يمثلون الهيئة الدينية الإسلامية داخل القصور السلطانية ونذكر في مقدمتهم:

ج- خوجة السلطان :

وتعني « معلم السلطان » ويعتبر بمثابة مستشار السلطان في المسائل الدينية وغيرها ، ويحضى بتقدير عظيم ومركز مرموق بين أفراد حاشية السلطان وفي

العثماني كانت متعددة ، وتشمل وجوه مختلفة منها : القضاء المدني والجنائي والأحوال الشخصية والإشراف على موظفي الإدارة في الأقاليم . ويمكن القول أن القضاء يمثل في ذلك العهد ما يشبه اليوم وزارة العدل أو وزارة الأوقاف²⁸. ويتم تعيينهم من قبل قاصي عسكر الأناضول ، ويباشرون وظيفة القضاء في المدن الصغيرة سواء في إفريقيا أو أوروبا أو آسيا وكان عددهم في أواخر القرن الثامن عشر حوالي (450) قاضيا ويساعد القاصي في كل ولاية قضاة من المذاهب السنية الأربعة وهم بمثابة نواب القاصي ويمثلون أدنى درجات السلم الوظيفي القضائي ويباشرون اختصاصاتهم القضائية في المدن الصغيرة أو في القرى الكبيرة³⁸.

5- المفتون :

من بين الشخصيات الهامة أيضا في نظام القضاء العثماني والمساهمة في إرساء دعائم النظام العثماني شخصية المفتي لما يتمتع به من ثقل في هرم السلطة العثمانية فقد عُد المفتي المرجع الرئيسي فيما يتعلق بالمسائل والقضايا الفقهية والقانونية ، حيث شكل المفتون قطاعا هاما في الهيئة الإسلامية . ويختارون من بين رجال الدين في مناطقهم ، ويقومون بمهام مناصبهم بجانب القضاة خاصة في المدن المهمة لكنهم كانوا أقل رتبة من المفتي في إستانبول وأقل مركزا من القضاة في الأقاليم⁸⁴.

يعني « المفتي » من قبل شيخ الإسلام في إستانبول ، ويبقى في منصبه مدى الحياة دون التقيد ببلوغهم سنا معينة إلا إذا أراد المفتي الإستعفاء ، أو عزل من منصبه وله أعوان يساعدونه في تأدية مهامه التي تتمثل أساسا في إصدار الرأي القانوني في المسائل التي يطلب منه بحثها على ضوء المذهب الحنفي⁸⁵. وكان من مهامه أيضا مراقبة القرارات التي

الكبيرة التي أولاها إياهم السلطان أن تسلط عليهم الأضواء ، وكان السلطان يقدم آراءهم على أساس أنها منزهة عن الأغراض والأهواء الشخصية ولذلك أطلق على هؤلاء الثلاثة « أذن السلطان »⁹⁴.

هـ- الأطباء :

لم يكن علماء الدين وحدهم الذين ينتمون إلى هيئة العلماء ، بل شملت هذه الهيئة أيضا الأطباء والجراحين ويطلق على رئيس الأطباء إسم « حكيم بايئ » ويمنح رتبة مدرس . فأطباء القصر وجراحوه وأطباء العيون والصيدلة كلهم تابعون له ، ويخضع لرقابته كل من يمتن مثل هذه الأعمال في سائر أنحاء الدولة⁹⁵.

و- رئيس الفلكيين والمنجمين :

لم يفرق بني المنجم والفلكي إلا في القرن التاسع عشر، ومع أن الدين الإسلامي يمنع كل ما يتعلق بالعرافة ، فإن العثمانيين على جميع طبقاتهم يعتقدون بالتنجيم . وكانت مهمة المنجم تعيين « الطالع » سواء بالنسبة للفرد أو الشعب أو المدينة أو الدولة ، وما يتبع ذلك من وقوع حوادث مفرحة أم مفرحة⁹⁶.

ن- نقيب الأشراف :

من بين ما إحتوته الهيئة الدينية الإسلامية أيضا الأشراف ، وهم الذين ينحدرون من نسل النبي عليه الصلاة والسلام ، سواء أكان ذلك عن طريق الأب أو الأم ، ويطلق على الأشراف كذلك اسم آخر هو « الأسياد » ، فيذكر إسم الشريف مسبقا بكلمة سيد ولكنهم لا يعدون أعضاء في هيئة العلماء إلا إذا تلقوا في المؤسسات التعليمية دراسات في مستوى الدراسات التي يتعلمها العلماء .

وكان بعض «الأشراف» يفتخرون بإنتسابهم إلى أسرة النبي عليه الصلاة والسلام ، وكان عدد

دوائر الحكومة . وكانت هذه الوظيفة تسند فيما مضى إلى العلماء الذين يتوصلون فيما بعد إلى المراكز الأولى في الحكم وبعد إنهزام السلطان « بانريد الأول » أمام تيمورلنك سنة 1402م كُوفئ معلم ابنه محمد الأول على خدماته بأن عُين قاضي عسكر لأنه اشترك بصفة فعالة في إعادة بناء السلطنة بنصائحه التي قدمها للسلطان⁹⁰.

إن خوجة السلطان كان يتقدم في المراسيم على القضاة العسكريين فهو يجمع في شخصه الصفتين « المعلم السلطاني » و « شيخ الإسلام » ولهذا يسمى بـ « جامع الرئاسة »⁹¹. وكان في درجة المولى الكبير ولذلك كان يرقى من هذا المنصب المرموق إلى الوظائف العليا في الدولة وإذا إمتد به الأجل يصل إلى أعلاها. و تمتع بنفوذ كبير وذلك لطبيعة وظيفته التي تتطلب منه أن يكون على إتصال دائم بالسلطان⁹².

د- الإمامان :

ويسميا أيضا بـ « إمامي السلطان » يقومان بالأعمال الدينية في السراي ويمنحان عند تعيينهما رتبة مدرس ، ولهما الحق في النيابة عن السلطان في العيدين إذ أنه يجب على السلطان أن يتأرس تمثلا بالنبي عليه الصلاة والسلام جماعات المؤمنين ويصلي بهم . ويتناوبان في الوظيفة إما في جامع القصر أو في الجامع الذي يؤدي فيه السلطان صلاة الجمعة ويلحق بالإماماني عدد من المؤذنين ، يؤذنون للصلاة سواء في مساجد القصور أو المساجد التي تؤدي فيها صلاة الجمعة ، ولهم رئيس خاص بهم يدعى « المؤذن بايئ » أي كبير المؤذنين⁹³.

وقد كان كل من « خوجة السلطان » و « الإمامان » من الهيئة الإسلامية يتمتعون بنفوذ كبير جدا في الدولة ، لأن طبيعة وظائفهم تقتضي منهم الملازمة الدائمة للسلطان . وكان لثقافتهم والثقة

قضايا تاريخية

وكذلك نقيهم ، فقد حدث نوع من التحالف الإقليمي الإمبراطوري بني أسراف مكة والعثمانيين منذ 1517م بهدف بناء مصالح مشتركة ، حيث إستفاد الأسراف من القوة السياسية العثمانية وعاشوا في أمان وإستقرار على الصعيدين الإقليمي والمحلي ، وفي المقابل فإن العثمانيين إستفادوا من المنزلة الدينية المقدسة التي تمتع بها الأسراف لغرض كسب ولاء العالم الإسلامي¹⁰². والملاحظ أن علاقة الأسراف مع السكان المحليين كانت جيدة وأن إحترام السكان لهم كان مؤيدا أيضا بقوانين عثمانية تفرض العقوبات الصارمة بحق كل من يتعرض لهم بالشتائم¹⁰³.

ي- الدراويش :

ويلحق بالهيئة الدينية الإسلامية أيضا طوائف الدراويش ، ولكنهم لم يكونوا أعضاء في هيئة العلماء لأنهم لم يتلقوا دراسات علمية منتظمة ومعقدة . والمعروف عن العثمانيين أنهم يحبون التصوف¹⁰⁴ وقد ظهرت الكثير من الطرق الصوفية في الدولة العثمانية ؛ بعضها أسس على أيدي أولياء مستقلين وبعضها تفرع من طرق قديمة ومعروفة . وأشهر هذه الطرق : النقشبندية ، المولوية ، البكتاشية القدرية والرفاعية والخلوتية... إلخ¹⁰⁵. وسوف نتعرض لهذه الطرق الصوفية وصلتها بالدولة العثمانية في فصل آخر .

هذا بشكل عام عن تركيبة الهيئة الدينية ومختلف تشكيلاتها وأهم الوظائف المنوطة بموظفيها وصلاحياتهم، و الإمتيازات الممنوحة لهم .

الأسراف بوجه عام كبير وتسلسل إلى صفوفهم عدد من المدعين لهذا النسب الشريف⁹⁷. وحتى تراقب الدولة هذه الجماعة وتمنع الناس من إدعاء النسب السري أوجد العباسيون ثم المماليك بعدهم رئيسا لهم أطلقوا عليه إسم « نقيب الأسراف ». وسارت الدولة العثمانية على نفس النهج فأوجدت هذا المنصب في عهد السلطان بايزيد الثاني⁹⁸.

يعتبر نقيب الأسراف المسؤول عن شؤون الأسراف ومقره الرئيسي إستانبول ، إذ يعين من قبل السلطان مباشرة بإصدار فرمان التعيين . ويكون إختياره من كبار المفتين أو العلماء أو القضاة كما وجد نقيب للأسراف في مركز الولاية يعين من قبل نقيب الأسراف في إستانبول وكان يعين في منصبه لدى الحياة ، وهو يرأس الهيئة القضائية الخاصة بالأسراف وله سلطة مطلقة عليهم. وكان له جهاز فني وإداري يعمل تحت إدارته ، ويوفد بعضا منهم إلى الولايات العثمانية الإسلامية لتقصي الحقائق عن الأسراف وأوضاعهم⁹⁹.

كما أن من بين الواجبات التي يضطلع بها نقيب الأسراف إمساك دفتر ويسجل فيه أسماء وشجرة نسب الأسراف ويسجل الأعضاء الجدد لدى مولدهم ورغم ذلك فإن عددهم كان في تزايد مستمر¹⁰⁰.

لم يقتصر الأسراف على مذهب معين ، أو طبقة اجتماعية معينة ؛ إذ وجد بينهم أناس من مختلف المهن والمراتب فليس بالضرورة أن يكون الأسراف رجال دين فقط ، وإنما كان منهم التاجر والصانع... إلخ . الأمر الذي أفاد الأسراف بين الحرفيين ودعم هؤلاء الحرفيين لهم وكانوا جميعا موضع إحترام وتقدير خاص من طرف الشعب¹⁰¹.

كما أنه يوجد من هؤلاء الأسراف من أصل محلي

◀ الهوامش :

نظام الملك بأعباء إدارة الدولة السلجوقية ، فكان هو الحاكم الفعلي والمعنوي ، ينسب إليه بحث سياسي باللغة الفارسية يشدد فيه على فكرة التداخل بين الدين والدولة ، وإذا كان طالب بطاعة غير مشروطة لإرادة السلاطين الجدد الذين تضمن لقبهم عبارة « ظل الله على الأرض » فإنه يعيد هذا المجد إلى التولية التي كان يمنحهم إياها الخلفاء السنة العباسيون الذين لم يتنكر قط لأولويتهم . من أهم إنجازاته زيادة عدد المدارس المعتمدة على الأوقاف لتدريس الفقه ، مع تأمين سكن الأساتذة و رواتبهم و حاجات الطلاب . و أنشأ مدرسة في بغداد بقيت مشهورة باسم النظامية . للتوسع أكثر أنظر جنين ودومنيك سورديل : معجم الإسلام التاريخي ، ترجمة أ. الحكيم و آخرون ، الدار اللبنانية للنشر الجامعي ، لبنان 2009 ص ص 976-977.

8 - عبد الهادي محمد رضا محبوبية : نظام الملك - دراسة تاريخية في سيرته وأهم أعماله خلال إستيزاره - الدار المصرية اللبنانية ط 1 ، 1999 ، ص ص 451 ، 478 .

9 - جب و باوون : المجتمع الإسلامي والغرب ، ج 1 ، ترجمة أحمد مصطفى عبد الرحيم ، دار المعارف بمصر ، 1971 ، ص 43.

10 - الدولة العثمانية وفق هذا المفهوم تندرج ضمن المعاني التي اكتسبتها عملية تأسيس الدول القائمة على الإستلاء على حد تعبير الماوردي ، أو على التغلب على حد تعبير ابن خلدون و شأنها في ذلك شأن الدولة الأموية و العباسية و السلجوقية التي إكتسبت السريعية في نظر الفقهاء السنة بحكم الضرورة والأمر الواقع . للتوسع أنظر، وجيه كوثراني : السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 بيروت ، 1988 ، ص ص 41، 40.

11- جب و باوون : نفس المرجع ، ج 1 ، ص 38 .

1 - وجيه كوثراني : الفقيه والسلطان « جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية- القجارية والدولة العثمانية » ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 2 ، 2001 ، ص 22.

2 - سورة النساء : الآية 59.

3 - تتمثل غايات الشريعة حسب ما يراه الماوردي في حراسة الدين و سياسة الدنيا و تنفيذ الأحكام الشرعية ، فإذا قام الإمام بحقوق الأمة فقد أدى حق الله تعالى فيما لهم وعليهم ووجب عليهم حقان « الطاعة و النصرة » ما لم يتغير حاله . للتوسع أكثر أنظر الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ص ص 55 ، 57 ، 63 .

4 - وجيه كوثراني : المرجع السابق ، ص 30 .

5 - ابن تيمية : السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية ، منشورات دار الأفق الجديدة ، ط 1 ، بيروت ، 1983 ، ص ص 5 ، 28 .

6 - أبو حامد الغزالي : الإقتصاد في الاعتقاد ، الحكمة للطباعة والنشر ، ط 1 ، 1994 ، ص 200.

7 - نظام الملك الحسن بن علي : (408 - 485 هجري / 1018 - 1092 م) وزير إيراني عمل لإثنين من السلاطين المشهورين في أوج عهد السلالة السلجوقية ، وبرز كرجل دولته متميز ، أصله من طوس في خراسان ، وأصبح حاكماً بعد دخول الأتراك الغز إليهما منتصرين ، وكان قد تلقى ثقافة دينية وحصل فيما بعد على لقب شرفي هو «نظام الملك» ، ثم أصبح وزيراً «لألب أرسلان و احتفظ بهذا المنصب في عهد ابن ألب أرسلان و ورثته «ملكشاه» ، إلى أن أغتيل بدوره قبل وفاة السلطان نفسه وطوال هذه الحقبة نهض

قضايا تاريخية

حيث الأنظمة السياسية والعسكرية والإدارية والدينية التي أرسوا قواعدها . وقد كان هؤلاء السلاطين مركز الثقل في الإمبراطورية التي أقاموها . أما المجموعة الثانية : فيطلق عليهم سلاطين الفترة الثانية وحكموا من (1566 إلى 1922م) بدءا من السلطان سليم الثاني ابن السلطان سليمان القانوني وإنهاء بالسلطان محمد السادس ، وعلى عهد هؤلاء السلاطين توقفت حركة التوسع الإقليمي ولم يعودوا يسكنون بزمام الحكم في الدولة على نحو ما كان يفعل آبائهم النشطون وذلك باستثناء سلطان أو سلطانين ، وأصبح همُ معظمهم بصورة أو بأخرى التوفر على المملكات أو على العبادات كل بحسب ميوله ، فتركوا مسائل الدولة العليا في أيدي الوزراء الذين لم يصلوا إلى مناصبهم عن جدارة . للتوسع أكثر أنظر ، جب وباوون : المرجع السابق ج1 ، ص 54 . و أيضا ، محمد عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الأبخلو مصرية، القاهرة، 2004، ص 270 .

19 - بارنارد لويس : المرجع السابق ، ص 70.

20 - حسن إبراهيم حسن و علي إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ، مكتبة النهضة المصرية ، ط3 ، 1962 ، ص 110 .

21 - مصطفى بركات : الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات) 1517- 1924 ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000 ص 31.

22 - تذكر الدراسات التاريخية أنه حينما توفي السلطان « أحمد الأول » عام 1617م لم يكن من بين أبنائه من بلغ سن الرشد، فقدم أخوه مصطفى الأول على أولاده . وكان السلاطين العثمانيين خاصة الأوائل يميلون إلى إسناد حكومة الولايات إلى أمراء البيت المالِك ، ولكن

12 - جب وباوون : نفس المرجع ، ص 36.

13 - جب وباوون : نفس المرجع ، ص 37 .

14- ورد في مقدمة تفسير القرآن لأبو السعود أفندي قوله : « ... وأهديها إلى الخزانة العامرة ، الغامرة للبحار الزاخرة لجناب من خصه الله تعالى بخلافة الأرض ، واصطفاه لسلطنتها في الطول والعرض ، ألا وهو السلطان الأسعد الأعظم والحقان الأجدد الأنجم ، مالك الإمامة العظمى ، والسلطان الباهر ، وارث الخلافة الكبرى كابر عن كابر ، رافع رايات الدين الأزهر موضح = رايات الشرع الأنور ، مرغم أنوف الفراعنة والجبابرة ، معفر جباه القياصرة والأكاسرة ، فاتح بلاد المشارق والمغرب بنصر الله ... » للتوسع أكثر أنظر ، تفسير القرآن الكريم المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، ج1 ص 4-5 .

15 - بارنارد لويس : اسطنبول حضارة الخلافة الإسلامية ، ترجمة سيد علي رضوان ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ط2، 1982، ص ص 69-70.

16 - نيقولايفانوف : الفتح العثماني للأقطار العربية 1516- 1574 « ، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1982 ، ص21 .

17 - للإطلاع على أشهر هذه الألقاب أنظر، تفسير أبو السعود أفندي : المصدر السابق ، ص 5.

18 - الشيء المتفق عليه لدى المؤرخين أن سلاطين الدولة العثمانية ينقسمون إلى مجموعتين ؛ المجموعة الأولى : وهم سلاطين الفترة الأولى وعددهم عشرة سلاطين بدءا من المؤسس « عثمان الغازي » إلى غاية السلطان « سليمان القانوني » ، وحكموا من (1299 إلى 1566م) . وقد بلغت الدولة في عهدهم مرحلة العظمة من حيث التوسع الإقليمي في القارات الثلاث آسيا ، أوروبا وإفريقيا ، وكذا من

- بدلا من أن يؤدي هذا الإجراء إلى إشباع أطماع الأمراء نجده يشجعهم على التطلع إلى ولاية العرش برفع راية الثورة والتمرد ، حتى أصبح السلاطين غير آمنين على أنفسهم من خطط أبنائهم ، ناهيك عن الإخوة وأبناء الأعمام لأن العرش كان هدف الجميع . ولكنه من جانب آخر فإن هذا الإجراء كانت له فائدته فقد أكسب الأبناء خبرات إدارية أفادتهم في الحكم واستطاع السلطان مراقبة سيرة وكفاءة أبنائه الذين سوف يختار واحد منهم ليكون وريثا له في الملك . للتوسع أكثر أنظر، جب و باوون : المرجع السابق ، ص 54 .
- 23 - أنظر قانون نامة محمد الفاح ، الباب الثاني ، في بيان المراسم المتعلقة بتشكيلات السلطنة ، من كتاب من خليل ساحلي أوغلي : من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني «بحوث وقوانين» ، أرسिका، اسطنبول، 2000، ص 544 . إلا أن هذه المادة أثارت كثيرا من التساؤلات ، ووقف الباحثون منها مواقف مختلفة . فمنهم من أنكر وجود هذه المادة أصلا ولم يعترف بها متحججا في ذلك بأن هذا القانون يعتبر مدسوسا على السلطان محمد الفاتح لأنه وجد بعد أكثر من مائة وخمسين سنة في مكتبة إمبراطور النمسا ، ولو لم يكن القانون ملفقا ومختلعا لكان محفوظا في خزانة الدولة العثمانية وقصر السلطان . ومنهم من أيد وجودها مع تأويلهم لها . للإطلاع على هذه الآراء أنظر ؛ محمد زكي البرواري : الكورد والدولة العثمانية « موقف علماء كوردستان من الخلافة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، دار الزمان للطباعة و النشر ، ط 1 ، دمشق، 2009 ، ص 123 .
- 24 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 274 .
- 25 - الغالي غربي : دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي « 1288-1916 »، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 30 .
- 26- أحمد صديقي شقيرات مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني «1425-1922» ، دراسة تاريخية -وثائقية حول مؤسسة وسلسلة شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية مج 1 ، 2002 ، الأردن ، ص 85 .
- 27 - يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سامان، مج 2، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، اسطنبول، 1990، ص 464 .
- 28 28 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 309 .
- 29 - محمد عبد العزيز الشناوي : نفس المرجع ، ص 309 .
- 30 - Lybyer Albert Howe : The government of the Ottoman empire in the time of Suleiman the Magnificent , Harvard univ ,press , 1913, p 199 .
- 31-الغالي غربي: المرجع السابق، ص 33.
- 32-جب و باوون: المرجع السابق، ج 1، ص 187 .
- 33-ليلى الصباغ: المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1973، ص 126 .
- 34 - Ricaut Sir Paul : The present state of the Ottoman empire , Harvard univ , library , 1958, p 110 .
- 35 - شرف الدين موسى بن يوسف الأنصاري : نزهة الخاطر و بهجة الناظر ، ج 1 ، منشورات وزارة الثقافة دمشق ، 1991 ، ص 43 .

قضايا تاريخية

- 36 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 311 .
- 37 - من بين الدلائل الدالة على ذلك نذكر على سبيل المثال : طلب السلطان سليم الأول فتوى لإعلان الحرب على مصر سنة 1516م من زنبيلي علي جمالي ، و السبب الظاهري لهذه الحرب يمثل في مساعدة مصر إيران الشيعية ضد سليم الأول ، وبعد طرح السلطان لسؤال الفتوى ، أجابه شيخ الإسلام بالإيجاب « نعم » . للإطلاع أكثر أنظر، أكرم كيدو : مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ترجمة هاشم الأيوبي ، منشورات جروس برس ، ط 1 ، لبنان ، 1992 ، ص 110 . و نذكر أيضا مثال آخر : أراد السلطان سليمان القانوني إصدار قانون جديد للأراضي في البلقان ، فطلب من شيخ الإسلام « أبو السعود » أن يعد هذا القانون بصيغة فتوى ، و بذلك يتقبل هذا القانون شرعيا ، و رغم أن الدولة كانت قد بلغت أوج عظمتها ، فقد رأى السلطان أن هذا الإجراء ضروري لمنع أي رد فعل ممكن ، و لتسهيل تنفيذ القانون ، للتوسع أكثر أنظر ، أكرم كيدو : نفس المرجع ، ص 114 .
- 38 - Ricaut Sir Paul : op.cit , p 110 .
- 39 - عبود العسكري : الوظائف الدينية في الدولة العثمانية « مؤسسة شيخ الإسلام نموذجا » د. ت . ن ، ص 2 .
- 40 - نفس المقال ، ص 2 .
- 41 - أكرم كيدو : المرجع السابق ، ص 31 .
- 42 - بنخم النبي الغزي : الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، ج 1 ، تحقيق جبرائيل سليمان جبور ، الناشر محمد أمين دمج و شركائه ، بيروت ، 1945 ، ص 31 .
- 43 - Lybyer A H : op.cit , p 208 .
- 44 - ليلى الصباغ : المجتمع العربي السوري ، ص 121 .
- 45 - عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص ص 312-313 .
- 46 - هذه الألقاب أكثر للإطلاع أنظر ، مصطفى بركات : المرجع السابق ، ص ص 129-130 .
- 47 - أكرم كيدو : المرجع السابق ، ص 31 .
- 48 - للتوسع أكثر أنظر ، محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 315 .
- 49 - محمد عبد العزيز الشناوي : نفس المرجع ، ص 315 .
- 50 - أنظر قانون نامة محمد الفاح ، الباب الأول في بيان مراتب الأكاكبر والأعيان ، من كتاب خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ، ص 533 .
- 51 - يلماز أوزتونا : المرجع السابق ، مج 2، ص 475 .
- 52 - Ricaut Paul : op.cit , p 113 .
- 53 - أنظر رسالة عين علي في التيجار ، في كتاب خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ، ص 680 .
- 54 - يلماز أوزتونا : موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية « السياسي والعسكري والحضاري » ، تر، عدنان محمود سلمان ، مج الدار العربية للموسوعات ، ط 1 ، 2010 ، ص ص 473 .
- 55 - يلماز أوزتونا : موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية « السياسي والعسكري والحضاري » ، ص 474 .
- 56 - للإطلاع أكثر أنظر ، طاشكبري زاده : الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، وذيله العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975 ،

- ص 19 . 65 - فاضل بيات : الدولة العثمانية في المجال العربي
 " دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق
 والمصادر العثمانية حصرا "، مطلع العهد العثماني - أواسط
 القرن التاسع عشر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية،
 بيروت، 2007، ص 64 .
- 66 - أحمد أق كوندوز ، وسعيد أوز تورك : الدولة
 العثمانية المجهولة «303 سؤال وجواب توضيح حقائق غائبة
 عن الدولة العثمانية» وقف البحوث العثمانية، اسطنبول،
 2008 ، ص 630 .
- Colin Imber : The Ottoman Empire 1300- 67
 1650 ,the stucture of power , palgrave Macmillan
 , 2002 , p 217 .
- 68 - روبير مانتيران ، المرجع السابق ، ج1 ، ص 351 .
 69 - Colin Imber : op.cit , p 217 .
- 70 - بيتر شوجر : أوروبا العثمانية « 1354- 1804 »
 في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة، ترجمة عاصم
 الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط1، 1998 ص 57 .
- 71 - سيد محمود السيد : مصر في العهد العثماني في
 القرن السادس عشر « دراسة في النظم الإدارية والقضائية
 والمالية والعسكرية » مكتبة مدبولي ، ط1 ، القاهرة
 1997 ، ص 47 .
- 72 - من أبرز الألقاب التي كانت تطلق على قاضي
 العسكر نذكر: « أعلم العلماء المتبحرين » و « أفضل
 الفضلاء المتورعين » « ينبوع الفضل واليقين » « كشف
 المشكلات الدينية » « حلال المعضلات اليقينية »
 « مصباح رموز الحق » « مفتاح كنوز الدقائق » « المحفوف
 بصنوف عواطف الملك الأعلى » وغيرها من الألقاب
 التشريفية . للتوسع أكثر أنظر ، فيصل عبد الله الكندري
 ص 19 .
- 57 - تذكر الروايات التاريخية أن السلطان « سليم
 الأول » طلب من شيخ الإسلام « الشيخ حبال » إصدار
 فتوى توجب على رعايا الدولة المسيحيين إعتناق الإسلام
 وقتل من يرفض منهم هذا الأمر . وقد عرض السلطان
 طلبه بشكل فيه لبس ، فلما تبين لشيخ الإسلام حقيقة الأمر
 وسوء نية السلطان أصدر فتوى يؤكد فيها وجوب الالتزام
 بمبادئ الشرع والإمتثال لأوامره لما منحه من حقوق لرعايا
 غير المسلمين المسلمين . للتوسع أكثر أنظر محمد عبد العزيز
 الشناوي : المرجع السابق ، ص 323 .
- 58 - زيدان عبد الكريم : نظام القضاء في الشريعة
 الإسلامية ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1989 ، ص 25 .
- 59 - البراءة : هي شهادة أو الحكم « الفرمان » الذي
 كان يسجل فيه تقليد القاضي منصبه و الوالي ولايته .
 للإطلاع أكثر أنظر خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق
 ، ص 187 .
- 60 - خليل ساحلي أوغلي : نفس المرجع ، ص 187 .
- 61 - علاء الدين الأسود : المشهور عند العثمانيين بـ «
 قره خواجة » رحل إلى بلاد العجم وقرأ على علماءها وبعد
 عودته منحه السلطان « أورخان » مدرسة أزيق بعد وفاة
 تاج الدين الكردي . للتوسع أكثر أنظر طاشكبري زاده :
 المصدر السابق ، ص 9 .
- 62 - مصطفى بركات : المرجع السابق ص 133-
 134 .
- 63 - خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ، ص 186 .
- 64 - روبير مانتيران : تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة بشير
 السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ،
 ط1، 1992 ج1 ، ص 315 .

قضايا تاريخية

- 83 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 335 .
- 84 - يحيى جلال : العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، د.ت.ن ، ص 581 .
- 85 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 335 .
- 86 - كانت بعض المدن الكبيرة مثل القاهرة والجزائر تضم أكثر من مفت واحد وأحيانا على أربعة من المذاهب السنية الأربعة . أنظر، يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ص 481 .
- 87 - شرف الدين موسى بن يوسف الأنصاري : نزهة الخاطر وبهجة الناظر، ج1، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1991، ص 44
- 88 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 335 .
- 89 - محمد عبد العزيز الشناوي : نفس المرجع ، ص 336 .
- 90 - مرادجة دوسون : نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، تر فيصل شيخ الأرض ، الجامعة الأمريكية في بيروت ، 1942، ص 14 .
- 91 - من أشهر شيوخ الإسلام الذين أطلق عليهم هذا اللقب نذكر : الحواجة سعد الدين أفندي ، والأرضرومي سيد فيض الله أفندي وحسن فهمي أفندي . للتوسع أكثر أنظر ، يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، مج 2، ص 477 .
- 92 - يلماز أوزتونا : نفس المرجع ، ص 477 .
- 93 - مرادجة دوسون : المصدر السابق ، ص 14 .
- الفرمانات السلطانية » دراسة في نظم الفرمانات الهمايونية ورسومها » حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية ، جامعة الكويت الرسالة 151 ، العدد 21 ، 2000، ص 45 .
- 73 - يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، ص ص 477-478 .
- 74 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 329 .
- 75 - كان قضاة العسكر أعضاء في الديوان الهمايوني ، فهم يشتركون اشراكا فعليا مع رئيسه «الصدر الأعظم» في النظر في القضايا التي تعرض على محكمة الديوان ويخصص لهم مساعدون ، ويشتركون في مناقشات الأمور الدينية التي كانت تعقد في الباب العالي وترتب لهم العلوفات (المرتبات) فكان قاصي عسكر الروم أيلي يتقاضى 572 أتجة يوميا ، أما قاصي عسكر الأناضول فيتقاضى 563 أتجة يوميا ، وعند تقاعدهما يتقاضى كل واحد منهما 100 أتجة يوميا . للتوسع أكثر أنظر، رسالة عين علي في التيار ، من كتاب خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ، ص 670 .
- 76 - أحمد مرسي الصفصافي : الدولة العثمانية والولايات العربية ، مجلة الدارة السعودية ، د.ت.ن ، ص 91 .
- 77 - للإطلاع أكثر على هذه الإمتيازات أنظر ، محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 330 .
- 78 - عبد العزيز محمد الشناوي : نفس المرجع ، ص 332 .
- 79 - للإطلاع أكثر أنظر ، رسالة عين علي في التيار ، في كتاب خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ، ص 681 .
- 80 - أكرم كيدو : المرجع السابق ، ص 12 .
- 81 - نفس المرجع ، ص 13 .
- 82 - عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم : فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية ، 1990 ، ص 337 .

قضايا تاريخية

- 94 - نفس المصدر ، ص 14 .
- 95 - نفس المصدر ، ص 15 .
- 96 - نفس المصدر ، ص 16 .
- 97 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 341 .
- 98 - ليلي الصباغ : المجتمع العربي السوري : ص 23 .
- 99 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 341 .
- 100 - أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1991، ص 67 .
- 101 - شرف الدين موسى بن يوسف الأنصاري : المصدر السابق ، ص 63 .
- 102 - العرب الحديث جميل سيار : تكوين ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، ط1 ، 1997 ، ص ، 152 .
- 103 - شرف الدين موسى بن يوسف الأنصاري : المصدر السابق ، ص 63 .
- 104 - محمد عبد العزيز الشناوي : المرجع السابق ، ص 342 .
- 105 - أكرم كيدو : المرجع السابق ، ص 24 .